إصلاح الأحداث المحبوسين في ظل السياسة الجنائية الحديثة

حنان بن جامع

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة hanan.bendjama@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2016/06/15

تاريخ المراجعة: 2016/05/23

تاريخ الإيداع: 2014/07/02

ملخص

بعد جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية خطيرة، تمس بالطاقات البشرية وتهدد الاقتصاد، ونظرا لما لها من مميزات فقد اتجهت التشريعات المعاصرة لمواجهتها عن طريق النظم العقابية المختلفة، وفي هذا الإطار اعتمد التشريع الجزائري سياسة إصلاحية تنفذ في ظل مؤسسات تتلاءم مع طبيعة الأحداث وتعمل على تحقيق علاج فعلي ناجع لهم، وذلك من خلال القانون 04/05 المؤرخ في 06/02/2005 والمتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين، معتمدا في ذلك على أسلوبين، أسلوب الإصلاح في الوسط المغلق بتطبيق السبل التربوية والتنهيبية ضمن المؤسسات الإصلاحية للأحداث، وأسلوب الإصلاح في الوسط المفتوح بإدماج الأحداث في وسطهم الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الإصلاحية، الأحداث، الجنوح، العقاب.

L'éducation correctionnelle des détenus mineurs dans le cadre de la politique pénale moderne

Résumé

La délinquance juvénile est un phénomène complexe, lié au développement de la société urbaine et industrielle. En raison des caractéristiques distinctives de cette catégorie, la législation algérienne comme toutes les législations récentes, a adopté une politique pénitentiaire spéciale qui s'exerçait au sein des établissements compatibles avec la nature des mineurs délinquants. En vertu de la loi n° 04-05 du 06-02-2005 relative à l'organisation pénitentiaire et la réinsertion sociale des détenus, deux systèmes pénitentiaires ont été adoptés, l'éducation correctionnelle des mineurs en milieu fermé, et la réhabilitation sociale des mineurs en milieu ouvert.

Mots-clés: Etablissements pénitentiaires, mineurs, délinquances, punir.

The correctional education of minor detainees in the modern penal policy

Abstract

Juvenile delinquency is one of the most serious problems in society, which is a byproduct of modern urbanization and industrialization, and because of the distinctive characteristics of this category Algerian law as all recent legislations, adopted a special penitentiary policy that was applied within institutions compatible with the nature of juvenile offenders, according to Law N° 04/05 of 06/02/2005 on prison organization and social reintegration of prisoners, which has developed two penitentiary systems, correctional education of minors to the closed environment, and the social rehabilitation of minors in open environment.

Key words : Prisons, minors, juvenile delinquency, punishment.

المؤلف المرسل: حنان بن جامع، hanan.bendjama@yahoo.fr

مقدمة

يعد جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية خطيرة، اهتم بدراستها الباحثون في مختلف الاختصاصات، لما لها من آثار سلبية ماسة بفئة تمثل نواة المجتمع وطاقاته البشرية، إن خروج هذه الفئة عن القيم والمعايير السائدة في المجتمع دون إصلاحها يجعل منها فئة عتاة مجرمي الغد، ويضحي التعامل معها أصعب، وهذه الظاهرة تمثل تحدياً لكثير من المجتمعات سواء النامية منها أو المتقدمة، وإن كان ذلك على درجات متفاوتة، إلا أن تفشيها في كافة المجتمعات الإنسانية.

وجنوح هذه الفئة يأخذ طابعاً خاصاً يختلف عن إجرام البالغين، لما لها من صفات وخصائص مميزة، فالحدث في مرحلة نموه النفسي والعقلي بحاجة إلى تأكيد ذاته، وهو عرضة للضغوطات والتوترات التي تصحب التغيرات الجسمية والفيزيولوجية التي تحدث لديه.

وإن كانت السياسة الجزائية الحديثة تسعى في جميع الأحوال لإصلاح الجانح سواء كان حدثاً أو بالغاً، إلا أن خصائص الأحداث المختلفة تفرض تقرير معاملة جزائية مختلفة، فمن الضروري اعتماد سياسة إصلاحية تنفذ في ظل مؤسسات تتلاءم مع طبيعتهم وتعمل على تحقيق علاج فعلي ناجح لهم.

بناءً على ما تقدم نطرح الإشكالية الآتية: ماهي الأساليب الإصلاحية التي اعتمدها التشريع الجزائري لإعادة إدماج الأحداث المحبوسين؟

وللإجابة على ذلك قسمنا موضوعنا إلى ثلاثة مباحث، نتناول في الأول الأحكام العامة للمؤسسات الإصلاحية للأحداث، ونعمد في الثاني لتحديد تنظيمها الإداري، بينما نخصص المبحث الثالث لدراسة الأساليب والأنظمة المعتمدة في هذه المؤسسات.

المبحث الأول: الأحكام العامة للمؤسسات الإصلاحية للأحداث.

في إطار مواجهة الجنوح والإجرام بصفة عامة، تطورت الفلسفة العقابية من السعي نحو معاقبة المجرم عما ارتكبه في حق الأفراد والمجتمع، إلى فلسفة إصلاحية تقصد أساساً إصلاحه وإعادة تأهيله الاجتماعي، ليصبح فرداً منتجاً في مجتمعه بعد أن كان عنصراً من عناصر تهديد استقراره وأمنه، وفي هذا الصدد تطورت المؤسسات الإصلاحية المخصصة للأحداث وتغيرت أساليبها بغاية تحقيق الأهداف التي سطرته السياسة الجنائية الحديثة.

وللتعرف على هذه المؤسسات الإصلاحية، يفترض بنا أولاً التعرض لأحكامها العامة، بتحديد المفاهيم العامة لظاهرة جنوح الأحداث، وكذا بيان التطور التاريخي للمؤسسات الإصلاحية وتحديد وضعيتها في القانون الجزائري.

المطلب الأول: المفاهيم العامة لظاهرة جنوح الأحداث .

يمر الإنسان في فترة الحداثة بمرحلة صراع نفسي واجتماعي قد يؤدي به للتمرد على المجتمع والنظام الذي يعيش في ظله، وقد يكون السلوك المنحرف للحدث نتيجة لعوامل نفسية أو اجتماعية خارجة عن إرادته، سواء لعدم التوافق أو الصراع النفسي بين الحدث نفسه، أو بينه وبين الجماعة المحيطة به، ولتحديد المفاهيم العامة لظاهرة جنوح الأحداث فإن ذلك يقتضي التعرض لكل من مصطلحي الحداثة والجنوحية.

الفرع الأول: مفهوم الحداثة .

يطلق قانوناً مصطلح الحداثة على الفترة الزمنية من عمر الإنسان التي تطبق بشأنها النظم والقوانين المخصصة لمعاملة الأحداث، ويعتمد في تحديدها على عنصر الإدراك الذي ينمو اطراداً لدى الإنسان مع نموه البيولوجي

وحسب مراحل عمره، ويتوفره كاملا يخرج الإنسان من دائرة الحداثة إلى الرشد والبلوغ، وعليه فالحدث قانونا هو الصغير الذي لم يتجاوز سن بلوغ الرشد⁽¹⁾.

وبالرجوع لأحكام التشريع الجزائري نجد أنه قد اختلف في تحديد سن الرشد الجزائري كسقف للحدث سواء تعلق الأمر بالمسائلة الجنائية أو بالحماية القانونية، فنجد أحكام قانون الإجراءات الجزائية قد حددته بثمانية عشرة (18) سنة حسب المادة 442 منه التي نصت على أنه: "يكون بلوغ سن الرشد الجزائري في تمام الثامنة عشر"، إذ يجب الفصل بين الحدث الذي لم يتم ثمانى عشرة (18) سنة وبين البالغ في تحمل المسؤولية الجزائية، وهذا ما أكدته المادة 49 من قانون العقوبات التي تنص على أن: "لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشر إلا تدابير الحماية أو التربية ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون إلا محلا للتوبيخ، ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه بين 13 و18 سنة إما لتدابير الحماية أو العقوبات المخفضة".

والملاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتمد فكرة تدرج المسؤولية الجزائية على حسب مدى إدراك الحدث، واضعا بذلك مرحلتين أساسيتين، تضم المرحلة الأولى الأحداث الذين يقل سنهم عن ثلاث عشرة (13) سنة والذين يعفون من المسائلة الجزائية، بينما تشمل الثانية الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث عشرة (13) وثمانى عشرة (18) سنة والذين يتحملون مسؤولية جزائية مخفضة⁽²⁾.

بينما نرى فيما يتعلق بحماية الأحداث أن المشرع قد رفع سن الرشد إلى واحد وعشرين (21) سنة بهدف توسيع دائرة الأحداث المشمولين بالحماية والوقاية من الانحراف، وذلك بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 72-03 المؤرخ في 10/02/1972 والمتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، فالقصر الذين لم يكملوا الواحد والعشرين عاما، وتكون صحتهم، أخلاقهم، أو تربيتهم عرضة للخطر، أو يكون وضع حياتهم أو سلوكهم مضرا بمستقبلهم، يمكن إخضاعهم لتدابير الحماية والمساعدة التربوية.

والملاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتمد سياسة عدم تحديد السن الأدنى للحدث، متماشيا في ذلك مع توصيات الحلقة الدراسية المنعقدة بالقاهرة سنة 1953 المتعلقة بمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، والتي دعت إلى عدم تحديد سن أدنى للحدث حتى تتمكن السلطة القضائية من اتخاذ الإجراءات الإصلاحية أو الوقائية بالنسبة لجميع الأحداث، كون الحدث بحاجة للرعاية الاجتماعية منذ ولادته.

الفرع الثاني: مفهوم الجنوح

يرتبط تفسير الجنوح قانونيا بالإطار التشريعي الذي ينظم هذا السلوك ويقرر له أساليب للمعالجة، ولقد كان تحديد هذا المفهوم موضع اختلافات فقهية وتشريعية كبيرة، إذ تباينت الآراء وانقسمت في مجملها إلى رأيين، يأخذ الرأي الأول بالمفهوم الضيق للجنوح الذي يربطه بالارتكاب الفعلي للجرائم، بينما يأخذ الثاني بمفهومه الواسع، إذ يضيف إلى إجرام الحدث حالة تعرضه للخطورة الاجتماعية.

فحسب المفهوم الضيق يقتصر الجنوح على ارتكاب الحدث لأفعال تعتبر جرائم في نظر القانون⁽³⁾، لذلك فإن الجنوح يخضع لمبدأ الشرعية الجنائية تماما كالإجرام، إذ لا وجود للجنوح خارج نطاق الجرائم، المحدد المعالم بموجب القوانين الجنائية، وبمقتضى ذلك فلا يمكن مطلقا التدخل القضائي لمعالجة حالة حدث يرتكب أفعالا مؤثمة أخلاقيا واجتماعيا طالما لم يمسه القانون بالتنظيم والمعالجة.

بينما يتغير مفهوم الأحداث الجانحين حسب المفهوم الواسع ليضم إضافة إلى الأحداث المرتكبين لجرائم يعاقب عليها قانونا، الأحداث المحتاجين للحماية والمساعدة الاجتماعية والتقويم، نظرا لتواجدهم في حالة خطورة

اجتماعية تنذر باحتمال ارتكابهم الفعلي للجرائم، وبالتالي فهو يقرر ضرورة مواجهة الجنوح في بداياته قبل أن يتطور إلى الإضرار بالمصالح الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المسببة أو المسهلة له، فتدخل القانون لحماية هذه الفئة من الأحداث يعد وسيلة هامة لمكافحة الجنوح وعلاج الأحداث قبل نموهم في المسالك المنحرفة الموصلة للإجرام.

وقد اعتمد المشرع الجزائري في مواجهة جنوح الأحداث سياسة جنائية واسعة ضمنت السبل العلاجية التي تحدد مختلف المعاملات القضائية عند تحقق الجنوح الفعلي، إضافة إلى سياسة وقائية تحمي الحدث من الانحراف، من خلال قانون حماية الطفولة والمراهقة المقرر بالأمر رقم 03/72 المؤرخ في 10/02/1972، والذي يقرر من خلاله الخطورة الاجتماعية كأساس للتدخل القضائي، وبذلك فقد اعتمد المشرع الجزائري المفهوم الواسع لجنوح الأحداث، بغية تحقيق سياسة جنائية كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة.

وعلى خلاف العديد من التشريعات التي حددت حالات الخطورة الاجتماعية المستوجبة للتدخل القضائي على سبيل الحصر⁽⁴⁾، فالمشرع الجزائري لم يحصر حالات الخطورة المعنوية، بل وسع مجالها من خلال المادة الأولى من الأمر رقم 03/72 المؤرخ في 10/02/1972 والمتعلق بحماية الطفولة والمراهقة إلى كل الحالات التي تمس بصحة الحدث أو أخلاقه أو تربيته أو وضع حياته أو سلوكه، مستخدما في ذلك تعابير مرنة يدخل في مفهومها العديد من حالات الخطر المعنوي بما يمس مختلف جوانب حياة الحدث.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمؤسسات الإصلاحية .

اتخذت العقوبة في العصور القديمة أشكالا عديدة، وارتبط مفهومها منذ نشأة المجتمعات البشرية بارتكاب الجريمة، إذ كان ينظر إليها على أنها رد الفعل العادل والمقابل الطبيعي لارتكابها، ثم توالى ظهور المدارس الفقهية وتعاقت الاتجاهات الفكرية التي عملت في مجملها على تطوير فكرة الجزاء الجنائي.

الفرع الأول: الفلسفة العقابية القديمة .

عرفت العقوبة كجزاء منذ المجتمعات البدائية، وكان الاعتداء هو أساس الحق في العقاب الذي غلب عليه الطابع الانتقامي وكانت العائلة هي الصورة الأساسية للمجتمع، حيث تولى فيها الأب مهمة تأديب الفرد المجرم تأديبا بدنيا قد يتفاوت حسب ما ارتكبه من جرم بين ضربه وجلده ويتر أعضاءه إلى غاية قتله أو طرده من العائلة⁽⁵⁾، وتدرجيا مع اندماج العائلات في ظل المصالح المشتركة ظهر مجتمع العشيرة أو القبيلة، والذي تقلص على مستواه الانتقام الفردي كجزاء وعوضه نظام القصاص⁽⁶⁾، إذ يمارس رئيس العشيرة سلطة تأديب الجاني بالقصاص عن طريق توقيع نفس الاعتداء عليه⁽⁷⁾.

ويظهر نظام الدولة وانتشار الديانات القديمة، فسرت الجريمة على أنها انتهاك للمقدسات الدينية وتقمص للشياطين والأرواح الشريرة، ولهذا فقد كان الجزاء هو إنزال العذاب بالجاني لتطهيره بالتكفير عن ذنوبه، وعليه فقد كانت العقوبات في هذه الفترة تتسم بالقسوة والوحشية⁽⁸⁾، وتجسد هذا المبدأ في أغلب التشريعات القديمة كقانون "حمورابي Hammurabi" في القرن السابع عشر قبل الميلاد وقانون "مانو Manu" الهندي في العام 1200 قبل الميلاد وكذلك في القانون الفرعوني القديم⁽⁹⁾.

وقد شهدت العقوبة تطورا ملحوظا في فترة العصور الوسطى، إذ عمل الفكر الكنسي الذي انتشر في أوروبا مع ظهور الدين المسيحي على التخفيف من وحشية العقوبات، وعهد دور العقاب للمحاكم الكنسية التي حاولت تكريس العدالة من خلال تحديد الأفعال المجرمة المستتبهة من أحكام الدين المسيحي والعرف السائد حينذاك، إلا

أن السلطة اللامحدودة التي تمتع بها القضاة في تحديد العقوبات وتطبيقها، جعلت الأنظمة العقابية تتسم بالجور والاستبداد، إذ تتفاوت العقوبة وتختلف حسب مكانة الجاني ونفوذه في المجتمع⁽¹⁰⁾، حيث كان للملك ومن خلاله القاضي السلطة الكاملة في اختيار العقوبات وتنفيذها بالشكل الذي يراه ملائماً⁽¹¹⁾.

وإلى غاية أواخر القرن الثامن عشر، لم تظهر السجون كأساليب عقابية، بل كانت تعد أماكن يتحفظ فيها على المتهمين إلى غاية محاكمتهم وتوقيع العقوبات البدنية أو المالية عليهم⁽¹²⁾، حيث بدأ اهتمام الفلاسفة وفقهاء القانون بالسجن كأداة فعلية لتنفيذ العقاب، إذ نادى "أفلاطون Platon" وتلميذه "أرسطو Aristotle" في الدراسات الإغريقية القديمة بضرورة إصلاح الجاني وردعه من أجل توقي شروعه إجرامه مستقبلاً⁽¹³⁾، كما عمل الفكر الكنسي على ذلك بداية بالقدّيس "جان مابيون Jean Mabillon" الذي جاء في مؤلفه "تأملات حول السجون الدينية" بفكرة سجن المذنب بهدف دفعه للتفكير بجريمته والتوبة منها ثم توالت الدراسات من طرف العديد من الباحثين والفقهاء في هذا المجال.

لقد كان للجهود الفكرية التي بدلها العديد من الفقهاء والفلاسفة⁽¹⁴⁾ منذ العصور الوسطى وإلى غاية القرن الثامن عشر، الفضل الكبير في تطوير الفكر العقابي وظهور المدارس الفقهية التي رسخت معايير السياسة العقابية، ومن أهم هذه المدارس نجد المدرسة التقليدية التي نادى بأن الغاية من الجزاء لا تقتصر على معاقبة المجرم فحسب، إذ لا فائدة من ذلك إلا بضمان الاستقرار الاجتماعي عن طريق تحقيق الزجر والردع العام، وعلى خلافها جاءت المدرسة الوضعية التي اقتصر على الاهتمام بالمجرم في مرحلة التنفيذ العقابي، عن طريق البحث في الأسباب والعوامل التي دفعته لارتكاب جريمته⁽¹⁵⁾، وأدى التباين بين المدرستين إلى ظهور المدرسة الوسطية التي عمدت إلى انتهاج مذهب وسطي يأخذ بعين الاعتبار كل من الجريمة كواقعة مادية والمجرم بشخصيته وخطورته كأساس للفكر العقابي.

الفرع الثاني: السياسة الإصلاحية الحديثة .

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدت الضرورة ملحة إلى إعادة النظر في السياسة الجنائية والنظم العقابية القائمة، والتي اتخذتها بعض الدول الاستبدادية في أوروبا شعاراً تخفي خلفه أغراضها⁽¹⁶⁾، مستخدمة إجراءات قاسية من اعتقال وإبادة بغرض تأمين السيطرة على شعوبها، وعليه فقد عمل فقهاء القانون الجنائي على البحث عن أساليب عقابية تضمن للفرد حماية حقوقه وحياته من جهة، وتعمل من جهة أخرى على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع من خلال إصلاح المجرم وتقييمه ليكون فرداً مؤهلاً ليعيش في مجتمعه ونافعاً له⁽¹⁷⁾، ومن هذا المنطلق انبثقت السياسة العقابية الحديثة التي طورت أهداف العقوبات وجاءت بأفكار إصلاحية في ما يخص معاملة المجرمين، كما نادى بضرورة خصوصية المعاملة العقابية بالنسبة للأحداث الجانحين.

وتعتبر حركة الدفاع الاجتماعي بزعامة "فيليبو جراماتيكا Filippo Gramatica" و"مارك أنسل Marc Ancel" المرحلة الأخيرة في تطور الفكر الجنائي في أوروبا، إذ نادى بضرورة تأهيل الجانح بواسطة تدابير اجتماعية تتناسب وشخصيته وتهدف إلى إصلاحه وإعادة تكييفه مع المجتمع، وتعمل على وقايته من العوامل التي قد تعيده للإجرام⁽¹⁸⁾، ولا يقف الدفاع الاجتماعي عند حد الانتظار لغاية وقوع الجريمة بل يتطلب التدخل القضائي إذا كان الفرد في حالة خطورة اجتماعية بسبب تعرضه لعوامل قد تؤدي به للانحراف.

بناءً على ذلك فقد كان لحركة الدفاع الاجتماعي الدور البالغ في خصوصية النظام العقابي للأحداث الجانحين، وتفريد معاملتهم الإصلاحية بداية بضرورة فصلهم عن البالغين في مؤسسات إصلاحية خاصة، ثم بخلق تدابير

وبرامج تتلاءم وطبيعتهم المتميزة، وعملا بهذه المبادئ أنشئت أول مدرسة إصلاحية لإعادة تربية الأحداث الجانحين في "ماساشوستس" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1737، معتمدة في برامجها على ملء أوقات فراغ الأحداث بالأعمال التطبيقية والحرف لإبعادهم عن الجنوح وإعادة تأهيلهم في المجتمع، تحت رقابة خبراء اجتماعيين يعملون بإشراف قاضي الأحداث الذي يشترط أن يكون امرأة تتمتع بالعاطفة والطيبة والخبرة في معاملة الأطفال.

وعلى غرارها أنشئت إصلاحية "ماكسيم غوركي" Maxime Gorki بالاتحاد السوفياتي سنة 1920 على مساحة شاسعة بلغت 6000 هكتار وسط غابات الصنوبر، وكان شعار هذه الإصلاحية "أن القضية ليست قضية أبنية بل تربية إنسان جديد بأساليب جديدة"، وعليه فقد اعتمدت على تعليم الأحداث في الصباح ثم تدريبهم في المساء عن طريق الأشغال التطبيقية من حراسة وزراعة وحدادة ونجارة وخدمة الإسطبل⁽¹⁹⁾.

انطلاقا من هذه الجهود الدولية وبناء على توصيات الأمم المتحدة⁽²⁰⁾، فقد عمد التشريع الجزائري إلى خلق مؤسسات مستقلة لإصلاح الأحداث الجانحين مميّزا في ذلك بين المؤسسات المخصصة لاستقبال الجانحين، وتلك المخصصة لاستقبال الأحداث في الخطر المعنوي، إذ تخصص مؤسسات إعادة تربية الأحداث وكذلك الأجنحة الخاصة بهم في المؤسسات العقابية، للأحداث الجانحين المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، وتخضع للقانون رقم 04/05 المؤرخ في 2005/02/06 والمتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساكين.

المبحث الثاني: التنظيم الإداري للمؤسسات الإصلاحية للأحداث الجانحين .

نص قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساكين في المادة 28 منه على أن تخصص ضمن مؤسسات البيئة المغلقة مراكز لاستقبال الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة (18) سنة، المحبوسين مؤقتا، والمحكوم عليها نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها، كما أضافت المادة 29 أنه يمكن عند اللزوم أن تخصص بمؤسسات الوقاية ومؤسسات إعادة التربية، أجنحة منفصلة لاستقبال المحبوسين من الأحداث المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها، وقد خصص الباب الخامس من القانون السالف الذكر لتنظيم إعادة تربية وإدماج الأحداث، وسنوضح الجهاز الإداري المشرف على هذه المؤسسة من خلال المطلب الأول، ثم الجهاز الوظيفي القائم عليها من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: الجهاز الإداري للمؤسسات الإصلاحية للأحداث .

عملا بمختلف الآراء الفقهية والتوصيات التي نادى بها مختلف المؤتمرات العالمية⁽²¹⁾، حيث نادى بضرورة إخضاع الحدث عند استقباله بالمؤسسة الإصلاحية للملاحظة من أجل التعرف على شخصيته والظروف المحيطة به، قبل الشروع في تقويمه وعلاجه، فقد كان من الضروري إحداث مصالح تختص باستقباله وتصنيفه، فنصت المادة 118 من قانون 04/05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على أن: "يتم ترتيب وتوزيع الأحداث المحبوسين داخل مراكز إعادة تربية وإدماج الأحداث حسب جنسهم ووضعيتهم الجزائية ويخضعون لفترة ملاحظة وتوجيه ومتابعة".

الفرع الأول: مصلحة الملاحظة .

بمجرد وصول الحدث إلى المؤسسة الإصلاحية يوجه إلى قسم الاستقبال، حيث يتم تفتيشه لتنزع منه كل الأشياء الخطرة، ثم يتم فحصه طبيا، وزيارته من قبل المساعدة الاجتماعية ومدير المؤسسة لإخطاره بالنظام الداخلي⁽²²⁾،

ليحول فوراً إلى قسم الملاحظة أين يتم متابعة حالته الجسدية والنفسية ودراسة شخصيته وكذلك التعرف على أسباب جنوحه بغية تحديد البرنامج الأنسب لإعادة تربيته.

ويظل الحدث بمصلحة الملاحظة لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر حيث يخضع لمتابعة منتظمة من قبل الأخصائيين النفسانيين وكذلك المساعدين الاجتماعيين، ثم يعد له ملف خاص يتضمن ما توصل إليه الخبراء في دراسة حالته، ليعرض على قاضي الأحداث الذي يقرر على أساس ذلك اتخاذ الإجراءات الملائمة لإصلاحه.

الفرع الثاني: مصلحة إعادة التربية .

تتولى مصلحة إعادة التربية تطبيق البرامج المسطرة لتعليم الأحداث المحبوسين وتكوينهم، وتربيتهم الأخلاقية وتلقينهم مبادئ حسن السلوك، وتنمية الإحساس الاجتماعي لديهم بغية إعادة تأهيلهم في المجتمع، وكذا السهر على تنفيذ كافة النشاطات المقررة من قبل قاضي الأحداث ولجنة إعادة التربية، ومتابعة تطورات حالتهم إلى غاية انتهاء فترة العقوبة المحكوم بها عليهم.

المطلب الثاني: الجهاز الوظيفي للمؤسسات الإصلاحية للأحداث .

يسهر على السير الحسن للمؤسسات الإصلاحية للأحداث جهاز وظيفي يشرف على إدارة المؤسسة وتأطير كافة النشاطات المقررة لإعادة تربية الأحداث وإدماجهم الاجتماعي، يتشكل من قاضي الأحداث ولجنة إعادة التربية.

الفرع الأول: قاضي الأحداث .

على خلاف قاضي البالغين لا ينتهي دور قاضي الأحداث بإصدار الأحكام أو التدابير الإصلاحية بل يتعداه إلى الإشراف على تنفيذ العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها، إذ أولى التشريع الجزائري له هذه المهام الإدارية لما له من دراية واسعة بحالة الحدث المحبوس، كونه قد أشرف مسبقاً على التحقيق معه قبل إصداره للحكم السالب للحرية.

ومن بين المهام التي يمارسها قاضي الأحداث في هذا الإطار الزيارة الدورية للمؤسسات الإصلاحية مرة في الشهر على الأقل⁽²³⁾، من أجل رقابة وضعية الحدث وكذلك الاستماع للأحداث الذين لهم مطالب معينة، وتحرير تقرير بذلك يرسله إلى المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي، لتتخذ ما تراه مناسباً للحدث، وإلى جانب ذلك يفحص قاضي الأحداث التقارير التي تعدها كل من مصلحة الملاحظة ومصلحة إعادة التربية من أجل تعديل الأساليب الإصلاحية بما يتماشى و تطورات اندماج الحدث وتربيته.

الفرع الثاني: لجنة إعادة التربية .

نص قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساكين في المادة 126 منه على أن تحدث في كل مركز لإعادة تربية وإدماج الأحداث لجنة لإعادة التربية، يرأسها قاضي الأحداث وتتشكل من عضوية مدير مركز إعادة التربية وإدماج الأحداث أو مدير المؤسسة العقابية، وطبيب، ومتخصص في علم النفس، ومربي، وممثل الوالي، ورئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، كما يمكن أن تستعين بأي شخص من شأنه أن يفيداً في أداء مهامها، تتعقد هذه اللجنة مرة كل شهر بدعوة من رئيسها (قاضي الأحداث) طبقاً للمذكرة الوزارية رقم 235 المؤرخة في 19-10-1987، ومن أهم اختصاصاتها:

- 1- إعداد برامج التعليم وفقاً للبرامج الوطنية.
- 2- تقييم تنفيذ برامج إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي.
- 3- إبداء الرأي في:

- التدابير التأديبية التي قد يتخذها مدير المؤسسة الإصلاحية ضد الحدث المحبوس.

- منح الإجازات والرخص لقضاء الأعياد الرسمية عند العائلات أو بإحدى المخيمات الصيفية أو مراكز الترفيه.

المبحث الثالث: الأساليب والأنظمة المعتمدة في المؤسسات الإصلاحية للأحداث .

تطبيقا للسياسة الجديدة الهادفة للإصلاح وإعادة الإدماج والمنصوص عليها في التعديلات التي جاء بها قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساكين، اعتمد نظامان لتنفيذ برامج إعادة تربية الأحداث وإصلاحهم : التنفيذ في الوسط المغلق، والتنفيذ في الوسط المفتوح.

المطلب الأول: إصلاح الحدث في الوسط المغلق .

وللوصول للأهداف المسطرة من وراء وضع الأحداث ضمن مؤسسات إعادة التربية، وضعت معايير دقيقة من أجل ضبط أوضاع الأحداث المحبوسين، وتقرير أساليب معاملتهم، بضمان حسن التكفل بهم وتوفير الرعاية الصحية والنفسية اللازمة، وكذا التعليم أو التمهين الضروريين للإدماج الاجتماعي للحدث، إضافة إلى البرامج والنشاطات التربوية الهادفة لتأديب الأحداث وإعادة تربيتهم.

الفرع الأول: حقوق الأحداث المحبوسين .

على غرار المحبوسين البالغين⁽²⁴⁾، يتمتع الأحداث بحقهم في الرعاية الصحية سواء في المؤسسة أو عند الضرورة في المؤسسات الاستشفائية، كما يتم إخضاعهم لفحوص طبية مستمرة، كما يستفيد الحدث من وجبات غذائية متوازنة وكافية لنموه الجسدي والعقلي، إضافة إلى حقه في اللباس المناسب.

كما يتمتع الحدث المحبوس من حقه في محادثة زائريه بشكل مباشر وبدون استعمال فاصل، وكذا باستخدام وسائل الاتصال عن بعد تحت رقابة إدارة مؤسسة إعادة التربية.

ويستفيد الحدث المحبوس من فسحة يومية في الهواء الطلق، يهدف من ورائها لتخفيف التوتر والضغوط التي قد تنتابه نتيجة لحبسه، كما يمكن منحه عطلة لتمضيته بين ذويه⁽²⁵⁾، حيث نصت المادة 125 من القانون رقم 04/05 على أنه يجوز لمدير المؤسسة منح الحدث المحبوس أثناء فصل الصيف إجازة لمدة 30 يوم يقضيها عند عائلته أو بإحدى المخيمات الصيفية أو مراكز الترفيه، مع إخطار لجنة إعادة التربية.

ويمكن أيضا في حال تقرر حسن سيرته وسلوكه منحه عطلة استثنائية بمناسبة الأعياد الدينية والوطنية، دون أن يتجاوز مجموع مددها 10 أيام في كل ثلاث أشهر.

الفرع الثاني: برامج التعليم وإعادة التربية .

يعد نقص التعليم والفقير الثقافي من أهم عوامل الجنوح، والتي يتسبب فيها أساسا التسرب المدرسي للأحداث، وعليه فمن الجلي أن إعادة الإدماج الاجتماعي للحدث تركز على إعادته للحياة الدراسية أساسا، أو إلحاقه بالتمهين قصد تأهيله لممارسة حرفة يتم اختيارها من بين المهن المؤطرة على مستوى المؤسسة، من طرف لجنة إعادة التربية وعلى حسب ميول الحدث ورغباته، وهذا ما عمد إليه التشريع الجزائري من خلال المادة 120 من القانون رقم 04/05 التي نصت على: "يمكن أن يسند إلى الحدث عمل ملائم بغرض رفع مستواه الدراسي أو المهني ما لم يتعارض ذلك مع مصلحة الحدث، وأحكام المادة 160 من هذا القانون".

وبالرجوع للمادة 160 من القانون رقم 04/05 نجد أن التشريع قد قرر خضوع التمهين لأحكام تشريع العمل والحماية الاجتماعية، من أجل ضمان اتخاذ جميع الاحتياطات المقررة لحماية صحة الأحداث وسلامتهم، وكذا اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعويضهم في حالة إصابتهم بحوادث أو أمراض مهنية، وهذا ما يتماشى مع ما

نصت عليه القاعدة 74 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها مؤتمر جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1955.

ويمكن أن تحتوي مؤسسات إعادة تربية الأحداث على حسب الأحوال على ورشة للحداثة، وميكانيك السيارات، والتدئة المركزية، والترصيص الصحي، والكهرباء العامة، والدهن المعماري والزخرفة، والحلاقة، وتحويل الخشب والنشاطات الفلاحية.

كما يتم تقرير مجموعة من البرامج والمناهج التأديبية الهادفة لغرس المبادئ والقيم الدينية والخلفية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي ومن نظم وعادات المجتمع، من طرف اللجنة التأديبية لمؤسسة إعادة التربية، ويعمل على تنفيذها المختصون بعلم النفس والمربون على حسب أساليب إعادة التأهيل الاجتماعي والإرشاد النفسي المعتمدة في علم الاجتماع والنفس، وذلك وفق مراحل منتظمة بتدرج بيداغوجي وإستراتيجية تربوية ونفسية تتلاءم والتطور التدريجي لشخصية الحدث الجانح.

كما يتم تعويد الحدث على الانضباط والالتزام بنظام المؤسسة ويتعرض في حالة مخالفته لقواعدها للتدابير التأديبية كالإنذار، أو التوبيخ، أو الحرمان المؤقت من بعض النشاطات الترفيهية والمنع المؤقت من التصرف في مكسبه المالي.

ويتم تقرير كل من التدبير الأول والثاني من طرف مدير المؤسسة، بينما لا يقرر التدبير الثالث والرابع إلا بعد أخذ رأي لجنة التأديب⁽²⁶⁾، التي يرأسها حسب ما نصت عليه المادة 122 من القانون رقم 04/05 مدير المؤسسة وتتشكل من عضوية كل من رئيس مصلحة الاحتباس، ومختص في علم النفس، ومساعدة اجتماعية ومربي.

المطلب الثاني: إصلاح الحدث في الوسط المفتوح .

اعتمد التشريع الجزائري إلى جانب تنفيذ الجزاءات في الوسط المغلق، نظام التنفيذ الجزائي في الوسط المفتوح، وذلك من خلال تبنيه لأسلوب الإفراج المشروط المنظم بموجب الأمر 04/05، وكذا من خلال تدبير الإفراج المراقب المنظم بموجب قانون الإجراءات الجزائية.

الفرع الأول: الإفراج المشروط .

نشأ نظام التنفيذ الجزائي في الوسط المفتوح نتيجة للتطورات التي عرفتھا المعاملة العقابية للمساجين، بحثا عن أساليب أكثر كفاءة وقدرة على إصلاحهم وإعادة إدماجهم، إذ استحدث نظام الإفراج الشرطي بانجلترا سنة 1803 وانتقل تنفيذه بعد ذلك إلى كل من فرنسا، والبرتغال وألمانيا، وهو يقوم أساسا على تقرير الإفراج على المسجون الذي أمضى فترة محددة من عقوبته داخل المؤسسة العقابية، شرط التزامه ببعض الشروط المتعلقة بحسن سلوكه وانضباطه⁽²⁷⁾.

ولم يخصص التشريع الجزائري تنظيما مستقلا للإفراج المشروط للأحداث، إذ يخضع لنفس القواعد العامة المتعلقة بالبالغين، حيث يستفيد منه المحبوس ذو السيرة والسلوك الحسن، الذي قضى على الأقل نصف العقوبة المحكوم عليه بها إذا كان مبتدئا وتلثيها إذا كان معتادا الإجرام، على أن لا تقل مدتها في جميع الأحوال عن سنة واحدة، وذلك بناء على طلب من المحبوس شخصيا أو من ممثله القانوني أو باقتراح يقدم من قاضي الأحداث أو مدير المؤسسة العقابية.

ويختص بالنظر في الطلبات لجنة تطبيق العقوبات، التي اشترط التشريع عند بثها في الطلبات المتعلقة بالأحداث وجوبا، عضوية كل من قاضي الأحداث ومدير مركز إعادة تربية وإدماج الأحداث، إذ نصت المادة 139 من

الأمر 04/05 على أنه" يجب أن تتضمن تشكيلة لجنة تطبيق العقوبات عند بثها في طلب الإفراج المشروط لمحبوس حدث، عضوية قاضي الأحداث، بصفته رئيس لجنة إعادة التربية، وكذا مدير مركز إعادة تربية وإدماج الأحداث".

وبإصدار مقرر الإفراج يعود الحدث للحياة في بيئته الطبيعية، حيث يتم السهر على إدماجه الاجتماعي من ناحية التمدن أو التمهن وكذا التكيف ضمن الوسط الخارجي في إطار رعايته اللاحقة التي تمارسها مصلحة العلاج البعدي، التي تختص بموجب المادة 18 من الأمر 64/75 المؤرخ في 26/09/1975 والمتضمن إنشاء المؤسسات والمرافق المكلفة برعاية الطفولة والمراهقة، بالبحث عن جميع الحلول التي تسمح بالإدماج الاجتماعي للأحداث، سواء المرفج عنهم لانتهاء فترة العقوبة أو بالاستفادة من نظام الإفراج المشروط، وكذا الأحداث الذين انتهت فترة تنفيذ التدبير التهذيبي القاضي بإيداعهم في مراكز إعادة التربية.

الفرع الثاني: الإفراج تحت المراقبة .

يعد الإفراج تحت المراقبة تدبيراً من تدابير الحماية والتربية التي يحكم بها كجزء بالنسبة للأحداث الجانحين طبقاً للمادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية، وهو تدبير علاجي يهدف إلى وضع الحدث في محيطه الأصلي ليعيش فيه حياته الطبيعية متمتعاً بكامل حريته، مع توفير الرقابة التامة على سلوكاته وتطورات شخصيته، التي يمارسها مندوب واحد أو عدة مندوبين بصفتهم دائمين أو متطوعين، يتم تعيينهم بأمر من قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث عند الاقتضاء، أو بالحكم الفاصل في موضوع القضية، وتمثل مهمتهم في مراقبة ظروف الحدث المادية والاجتماعية وكذا تطورات حالته الصحية والتربوية، ومتابعة كل نشاطاته و مدى حسن استخدامه لأوقات فراغه، وتقديم تقرير بذلك لقاضي الأحداث كل ثلاثة أشهر⁽²⁸⁾، إضافة إلى تقديم النصائح والإرشادات اللازمة لتوجيه الحدث المراقب، حيث يفترض أن يقيم المندوب علاقة مودة وطيدة معه. وعند تقرير تدبير الإفراج مع الوضع تحت المراقبة أوجب المشرع على قاضي الأحداث أن يخطر الحدث ووالديه أو وصيه أو الشخص الذي يتولى حضائته بطبيعة هذا التدبير والغرض منه والالتزامات التي يتطلبها، وذلك كي يؤخذ بجدية وحتى تضمن فعاليته أكثر، ولم ينص التشريع الجزائري على هذه الالتزامات تاركاً إياها لسلطة القاضي التقديرية، بينما نجد أن هناك من التشريعات من نص على هذه الالتزامات على سبيل الحصر، كأن يسلك الحدث سلوكاً حسناً نافعا في حياته⁽²⁹⁾، أو أن يستمع لإرشادات المندوب ويتبع جميع تعليماته وأن يحضر كلما طلب منه ذلك⁽³⁰⁾.

وعليه فإن تدبير الإفراج مع الوضع تحت المراقبة يتفق مع تدبير التسليم في غايته المتمثلة في تحقيق إعادة إدماج الحدث في بيئته الطبيعية، ومراقبة مدى تأقلمه وابتعاده عن دائرة الانحراف، إلا أن المراقبة في تدبير التسليم تتم من طرف المستلم فحسب، بينما يختص بممارستها أثناء تدبير الإفراج المراقب، المندوبون الذين يكونون أكثر إماماً بجنوح الحدث وأكثر دراية بانعكاسات تطوراتها، كما أنه يضمن تقادي السلبات التي قد يؤدي إليها إيداع الحدث في المؤسسات الإصلاحية.

خاتمة:

من خلال ما سبق تبين لنا أن جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية على درجة عالية من الخطورة كونها تمس فئة هامة من المجتمع تضم الطاقات المستقبلية وتمس بالاقتصاد، ونظراً لما لهذه الفئة من مميزات فقد اعتمد التشريع الجزائري سياسة عقابية متميزة تتماشى وخصوصيتها، بداية بتحديد فئة الأحداث، فلم يضع تعريفاً محدداً للحدث

ولكنه حصر فئة الأحداث بالأفراد دون الثامنة عشرة (18) سنة، مقررًا في ذلك عدم تحديد السن الأدنى للحدث. أما في تقريره للجنوح فقد اعتمد المفهوم الواسع عند تقريره للخطورة الاجتماعية كأساس للتدخل القضائي، وهذا للتكفل بحماية أوسع لفئة الأحداث.

ويتطور أهداف العقوبات منذ العصور القديمة والتي كانت تتسم بالردعية والانتقامية، إلى الفلسفة الحديثة حيث أضحت ذات غايات إصلاحية، فقد تطور النظام الإصلاحي للأحداث الجانحين وانقسم من حيث أساليبه إلى صنفين، التنفيذ الجزائي في الوسط المغلق المتمثل في مؤسسات إعادة تربية وإدماج الأحداث المنظمة بموجب الأمر رقم 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والذي يهدف لإعادة تربية الأحداث وإدماجهم الاجتماعي عن طريق سبل الإرشاد النفسي والتثنية الاجتماعية السليمة، وأسلوب التنفيذ الجزائي في الوسط المفتوح عن طريق اعتماد كل من نظام الإفراج الشرطي للأحداث المحبوسين، وتبدير الإفراج المراقب الذي يهدف إلى إصلاح الأحداث وإعادة إدماجهم ضمن وسطهم الطبيعي بإشراف من مندوبين معينين لهذا الغرض، ويقتضي التعرف على فعاله هذه الأنظمة الإصلاحية دراسات مختصة، بحسب الأهداف التي ترمي إليها السياسة الجنائية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها سنحاول تقديم مجموعة من التوصيات التي نراها مهمة لدعم فعالية المؤسسات الإصلاحية في تربية الأحداث وإعادة إدماجهم في المجتمع كما يأتي:

- 1- اعتماد التفريد في تنفيذ برامج العلاج والإصلاح، بدراسة حالة كل حدث على حدة، بغية تقديم الرعاية الأنسب لحالته النفسية والاجتماعية.
- 2- اعتماد التخصص المهني عند انتقاء العاملين بالمؤسسات الإصلاحية للأحداث، والعناية المستمرة بهم برفع كفاءاتهم بانتظام في مختلف مجالات الاختصاص مما يساعد على أداء الوظائف على النحو الأفضل.
- 3- تعزيز التعاون بين مختلف الوزارات والقطاعات لمواجهة ظاهرة جنوح الأحداث .
- 4- ضرورة التنسيق مع أسر الأحداث المحبوسين بتلقينهم سبل التثنية الاجتماعية السليمة لضمان استمرارية تلقينها للأحداث بعد الإفراج عنهم.
- 5- توسيع سلطات قاضي الأحداث فيما يتعلق بمتابعة الأحداث بعد الإفراج عنهم لممارسة أفضل لنظام الرعاية اللاحقة.

الهوامش والمراجع المستعملة:

- 1- محمود سليمان موسى، قانون الطفولة الجانحة والمعاملة الجنائية للأحداث، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006، ص35.
- 2 - طبقا للمادة 50 من قانون العقوبات إن اقتضى الأمر وطبقت العقوبات على الحدث فإنها تخفف كالآتي:
 - إذا كانت العقوبة التي تفرض عليه هي الإعدام أو السجن المؤبد فإنه يحكم عليه بعقوبة الحبس من 10 إلى 20 سنة.
 - إذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فإنه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه بها إذا كان بالغاً.
- وفي مواد المخالفات تنص المادة 51 من قانون العقوبات على أن العقوبة تكون التوبيخ أو الغرامة.
- 3- محمود سليمان موسى، المرجع السابق، ص 95.
- 4- تنص المادة 96 من قانون الطفل المصري على أن : يعتبر الطفل معرضا للانحراف في أي من الحالات الآتية:

- إذا وجد متسولا، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة أو القيام بألعاب بهلوانية و غير ذلك مما لا يصلح موردا للعيش.
- إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غير ذلك من الفضلات أو المهملات.
- إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها.
- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات، أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت.
- إذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة.
- إذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب.
- إذا كان سيء السلوك و مارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء ضد الطفل ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال.
- إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن.
- 5- عادل يحيى، مبادئ علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 28.
- 6- سامي عبد الكريم محمود، الجزاء الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 15.
- 7- علي محمد جعفر، فلسفة العقوبات في القانون والشرع الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1997، ص 8.
- 8- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري الجزاء الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 419.
- 9- عمر خوري، السياسة العقابية في القانون الجزائري، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 19.
- 10- سامي عبد الكريم محمود، المرجع السابق، ص 23.
- 11- محمد الرازي، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار الكتاب الجديد المتحدة، المملكة المغربية، 1999، ص 124.
- 12- عمر خوري، المرجع السابق، ص 22.
- 13 - Roger Merle et André Vitu, Traité de droit criminel, Cujas, Paris, 2001, p. 96.
- 14- من أهم المفكرين الدافعين للإصلاح العقابي نجد "مونتيسكيو Montesquieu " (1755_1686)، "فولتير Voltaire" (1755_1689)، "روسو Rousseau" (1778_1712).
- 15- أمين مصطفى محمد، علم الجزاء الجنائي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1995، ص 108.
- 16 - Roger MERLE et André VITU, traité de droit criminel, Problèmes généraux de la science criminelle. Droit pénal général, 6ème édition, Cujas, Paris, 1988, p 130.
- 17- أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص 143.
- 18 - Jean _Yves FRETIGNE et Isabelle FORTEL, peine dangerousité, Dalloz, Paris, 2010, p140.
- 19- إدريس الكنانى، دور المؤسسات الإصلاحية في الحيلولة دون عودة الأحداث للإجرام، مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1993، ص 245.
- 20- انظر قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث المنعقدة ببيكين سنة 1985.
- 21- انظر توصيات المؤتمر العربي لمكافحة انحراف الأحداث المنعقد بتونس بين 22 و 28 جويلية 1973.
- 22- المادة 9 وما يليها من القرار الوزاري المتضمن النظام الداخلي لمركز إعادة تأهيل الأحداث المؤرخ في 9 جوان 1997.
- 23- المادة 33 من القانون رقم 04/ 05 المؤرخ 2005/02/06 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين.
- 24- تنص المادة 118 من القانون رقم 04/05 على أن " يستفيد الحدث في حدود ما هو ملائم له من التدابير الواردة في البابين الثالث والرابع من هذا القانون"، وبالرجوع لهذين البابين نجد أن المحبوس البالغ له الحق في الرعاية الصحية، والزيارة والمحادثة، والمراسلات، وتلقي الأموال والأشياء التي قد ينتفع بها، كما يحق له تقديم الشكاوى والتظلمات، وفي مقابل ذلك يلتزم المحبوس البالغ بقواعد النظام، والانضباط والنظافة، ويخضع لنظام تأديبي في حالة مخالفته لذلك.
- 25- نبيل صقر وجميلة صابر، الأحداث في التشريع الجزائري، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 143.

- 26- المادة 121 من القانون رقم 04/05 المؤرخ في 2005/02/06 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين.
- 27- فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات المصري، القسم العام الكتاب الثاني المسؤولية الجزائية والجزاء، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1997، ص 573.
- 28- المادة 479 من قانون الإجراءات الجزائية.
- 29- المادة 39 من قانون الأحداث العراقي.
- 30- المادة 13 من قانون الأحداث اللبناني.